سليمان ادام الله تعالى على اهل الاسلام عدله ومسرته وعلى اهل الشرك والبدعة سطوته
ونقمته وابادهم بسيوف قهره وعدله غياهب الحق وسواقع الفتن وادام ملكه الاعظم
الاعدل الافخم في ذريته الطاهرة وبلغه اعظم ما موله في الدنيا والاخرة امين ان تسع
ما تشعث في الكعبة المعظمة لعرض قاضي مكة بسوال سدنتها على نايب مولانا
السلطان بمصر المحروسة الوزير علي باشاه ان سقفها صار ينزل منها الما الكثير
من المطر وان ذلك ربما ادى الى امر فعرض علي باشاه على ابواب مولانا السلطان الا
كيه وسدته العلية فلحري عن نصره وزاد عزه وبو مجريا على ما انفرد به دهور
جميع ابايه الاكرمين من بين سائر الملوك والسلاطين ادلا يبرموا امرا الا بعد مشاورة
العلما العاملين لا سيما امامهم ومفتيهم المقدم على جميع القضاة والمفتين
فاستفتى مولانا الشان عين الزمان وخليفة النعمان ومحقق الاعصار المتاخرة
ومدقق المباحث الغويصة المفقودة امام الافتا بالباب العالي المحفوظ بصلاحية
مولانا السلطان من صروف الايام والليالي عما انتهى اليه سدنة الكعبة فافتى بما
هو الحق والصواب من اصلاحها على ما يليق بحرمتها فكتبت المراسيم الخنكارية
لعلي باشاه ان يعين لذلك من يماثل مولانا السلطان من يراه فعين علي باشاه لذلك
الامير احمد دايشي كتاب خزانة مصر المحروسة كان بعد ان عينوه من الاموال ما يليق
لذلك وقدم لها مع الالات الى مكة ثم اراد الشروع في ذلك نازعه فاتحها فاحب
الناظر ان لا يستبد بامر حتى يجمع جمعا من علماء مكة لينظر هل يطابقون ما افتى به
مفتي السلطان او يخالفونه فارسل هو والقاضي بمكة الرومي الحنفي الى اوليك بعد
صلاة الجمعة اواخر شهر ربيع الاول سنة تسع وخمسين وتسعماية وعقد مجلس حافل
فكان من جملة ما فيه ان قال فاتح الكعبة حتى لا تحتاج الى ما يريدون فعله منها فاحضر
مهندس السلطان ومعه اخرون فشهدوا ان فيها خشبتين مكسورتين من سقفها
وخشبة ثالثة لم تنكسر لكنها زالت عن محلها شعرة وان ربط في المستقبل الحاضرون
عن ذلك وكنت منهم فافتيت بان ما اصلاحه ضروري يصلح وبانه ينبغي ان يعلم
الواهديون بعض اهل الخبرة حتى يطيب خاطر فاتح الكعبة فوافق الناظر والقاضي
والحاضرون على ذلك وكون فاتح الكعبة وزاد انه ينبغي كشف ما على الخشب المدعى
انكساره فان تحقق اصلح والا ترك على حاله فوافقوا ايضا ثم كتب في المجلس
ورقة بذلك جميعهم وقرى على الحاضرين ثم وكان منهم جماعة من المالكية والحنفية

ثم تفرقوا

ثم تفرقوا على ذلك ثم اراد الناظر الشروع في ذلك فتوقف سدنتها في ذلك وعقد
مجلسا اخر اكثر جمعا من الاول فيما دار الكلام بينهم في المسلة فكثر اختلافهم ولم اكن
حاضرا فيه فقيل ان منهم من قال كما قلناه لا يصلح الا الضروري الاصلاح ومنهم من
قال هذا كلام غير صحيح بل لا يتعرض لها بشي اصلا حتى يقع منها شي فيعود الى محله
ومنهم من قال لا يصلح وان وقع سقفها لانها كانت في الجاهلية غير مسقفة
ومنهم من قال كيف باصلاحها وبقاؤها على ما هو الاعصار خرق للعادة من الايات
الباهرة ثم تفرقوا من ذلك المجلس ولم يتخلصوا منه على شي فيعلم اتفاقهم عليه فعند
ذلك اظهر الناظر افتا المفتي السابق ذكره ولم يكن اظهره قبل ذلك وكتب في سوال ثم كتب
ما وقع في المجلس ثم دفعه الى اوليك الحاضرين مستفتيا لهم هل يوافقون ما قاله المفتي
من اصلاح الضروري او الحاجي فيعمل بما افتى به او يخالفونه فيبينون سبب المخالفة من
النقل ليعرض عليه كلامهم وينظر الصواب مع اي الفريقين فاكثرهم كتب بنحو كتابة
المفتي وبعضهم امتنع من الكتابة وارسلوا الي لاكتب فقلت لهم لم احضر هذا المجلس
وقد حضرت المجلس الاول وضبطت ما قلته فيه مما ظاهره موافقة لما افتى به المفتي ومع
كثرة كلام العامة ونقل البهتان الموافقين للمفتي انما وافقوه خشية الفتنة وان الذي
عليه اكثرهم انما عدم اصلاحها حتى يسقط ما يراد اصلاحه فلهذا عزمت بعد الاستخارة
على بيان ما للعلما في هذه المسلة مما يدل على الجواز او المنع مع حمل كل من تلك العبارات
على ما يتعين حمله عليه ويتبادر لكل ذهن سليم اليه فشرعت في ذلك اول شهر ربيع
الثاني سنة تسع وخمسين وقد شرعوا في الاصلاح على ما وقع الافتا السابق به مستعينا
بالله ومتوكلا عليه ومفوضا سائر اموري اليه لا رب غيره ولا مامول الا بره وخيره
وهو حسبي ونعم الوكيل واليه افزع في الكثير والقليل وسميت هذا التاليف بالمناهل
العذبة في اصلاح ما وهى من الكعبة ورتبته على مقدمة واربعة مقاصد وخاتمة
اما المقدمة ففي تحرير ما افتيت به واما المقاصد فاولها في بيان كلام ائمتنا في
نحو ذلك وثانيها في كلام الحنفية وثالثها في كلام المالكية ورابعها في كلام الحنابلة
واما الخاتمة ففي تتمات وفوايد تتعلق بذلك **المقدمة** اعلم ان الذي اقول وافتي
به على قواعد ايمتنا انه يجوز بل يطلب اصلاح ما تشعث واختل من سقف الكعبة
وجدارها وميزابها وعتبتها ورخامها كما وقع عليه الاجماع الفعلي الاتي
بيانه مع تقرير العلماء عليه من لدن عمارة ابن الزبير رضي الله تعالى عنهما الى يومنا هذا

Copyright © King Saud University